

لمنصف شيخ روحه

كان كل من مارك زوكربيرج ومحمد البوعزيزي مقاولين. فالأول أخذ عربةً ووضع فيها الفواكه لبيعها، والثاني ابتكر لعبة تسمح للطلاب بالتجمع على الإنترنت. وبعد ذلك مر الإثنان بمرحلة لا مفر منها عند تأسيس شركة ما، وهي اللحظة التي ينبغي فيها على الشركة أن تكبر. وهنا يكمن الجرح: فقد عرف البوعزيزي مصيرا رهيبا، فيما انتقل زوكربيرج إلى مرحلة خطة الأعمال الناجحة للحصول على التمويلات الضرورية من المصارف الاستثمارية، وبالتالي تمكّن من إنشاء إمبراطورية حقيقية.

إنها المعاناة التي انطلقت منها عندما تم انتخابي نائبا في المجلس الوطني التأسيسي. كنت أسعى إلى دعم نظرة اقتصادية حقيقية وبناء خطة وتصور في مجال الاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف، التحقت بلجنة المالية والتخطيط والتنمية التي ترشحت لرئاستها. غير أنّ حزبي، التحالف الديمقراطي، يعتبر حزبا وسطيا، والترويكا صاحبة الأغلبية كانت متمسكة برئاسة اللجنة: وذلك لم أحصل على شرف وفرصة ترؤسها. تبين فيما بعد أن رئيس اللجنة المنتخب والمنتمي إلى حزب الأغلبية آنذاك كان شخصا ذكيا ومنفهما للغاية، منحازا إلى ما يراه مناسباً لمصلحة البلاد على حساب المصلحة الحزبية. وقد كان موظفا بوزارة المالية قبل أن يفرّ من تونس في عهد بن علي، وأراد أن يخدم مصلحة البلاد من خلال هذه اللجنة. كما أنه لم يتوان أبدا عن دعمي، علماً أن النهضة لم ترشحه مجددا في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر 2014. وبفضل تجربتي في المجلس الوطني التأسيسي، وخاصة داخل لجنة المالية والتخطيط والإصلاح الإداري، يمكنني اليوم تشخيص الوضع والتدخل كقوة اقتراح لتطوير الدولة والإدارة في بلادنا.

الخروج من الأيديولوجية واحترام الديمقراطية

أول شيء يجب القيام به هو الخروج من الأيديولوجية. وإن تحقق ذلك يمكننا أن نرى تونس كمشروع ديمقراطي يجب الاستثمار فيه. فالأيديولوجية هي أن تكون إسلاميا أو مناهضا للإسلام السياسي. كانت تونس بلدا يتعايش فيه الناس من مختلف الجماعات، نجد فيهم المواطن العادي كما نجد فيهم أشخاصا أكثر التزاما، لعبوا دورا هاما في خلق الروابط بين هذه الجماعات. إنني شاهد على تلك الفترة وقد وُلدت من حسن حظي في عائلة معروفة بكفاحها التي نالت بفضلها دعم كافة الجماعات. بعد مغادرة بن علي للبلاد بدأنا كتابة هذا الدستور، وهو الدستور الثالث لتونس، ولكنه الأول الذي توقعنا منه أن يكون ديمقراطيا.

ولإحراز تقدم، كان ينبغي أولا وقبل كل شيء احترام قواعد الديمقراطية، والتوقف عن الانغماس في الذات. فعندما نتعلم لعبة كرة القدم لا يعني أنه بإمكاننا مسك الكرة باليدين للتسجيل! هذا الأمر ينطبق على البرلمان: علينا أن نتوقف عن القول إننا نتعلم الديمقراطية وأنها شيء جديد وأنا تونسيين. لدينا قواعد وعلينا أن نقبلها. ولذلك اقترحت اتباع مسارات سلوكية معينة لتنظيم عمل لجنة المالية التي شكّل منتخبو النهضة أغلبية أعضائها. هؤلاء لم يكونوا مُقرّين كأشخاص ولكن معرفتهم بالمجال لم تصل دائما إلى المستوى المطلوب. وضمت اللجنة أيضا أيديولوجيات يسارية متشددة ذات أهداف معلنة وهي "تدمير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي"...

حاولت حينها خلق نوع من التوافق، فنجحت أحياناً وفشلت كثيراً. كان الحوار داخل اللجنة يدور بين منتخبين في المجلس واستدعى ذلك التعامل بأسلوب متأنٍ وتعليمي. وتلقينا ضربات عديدة... و تحاورنا أيضاً مع الإدارة، وعلى مستوى المجلس، وحتى مع الوزارات مباشرة. فهذه الإدارة تقوم بما في وسعها وتعمل بتفانٍ، غير أنها غير مؤهلة مثلما يجب، ولا تملك ما يكفي من الوسائل الفنية والتنظيمية، إضافةً إلى افتقادها لرؤية واضحة. واليوم نحن بحاجة إلى أمرين وهما، أولاً خطة أعمال قائمة على رؤية، وثانياً بناء إطار ديمقراطي. ينبغي أن يسود التكامل بين الاثنين رغم أن ذلك سيكون مؤلماً وغير معتاد.

إننا بحاجة إلى رؤية مبنية على حسابات وخطة أعمال لما أسميه "تونس ش.م" (تونيسيا إنكوربوريتيد)، أي الشركة الناشئة في مجال الديمقراطية مثلما صرح به الوزير الأول السابق لأوباما. ما من شك أن زوكربيرج دخل إلى البورصة بناءً على خطة أعمال وهذا ما لم تقم به تونس. كما يجب ألا يتوقف البناء الديمقراطي من جهة أخرى. كيف ذلك؟ عندما

يكون هنالك نقاشاً حول إصلاحات الميزانية أو الإصلاحات الاقتصادية أو الميزانية ، تقوم لجنة المالية بتقديم المشورة للمجلس الذي يبقى سيّد قراراته، علماً أن النهضة كانت صاحبة الأغلبية في اللجنة والمجلس في آن واحد. غير أنه ذات يوم 31 ديسمبر في عهد الترويكا، وبينما كنا نناقش فصول قانون المالية العمومية لعرضه على التصويت قبل الساعة منتصف الليل، خاطب رئيس اللجنة الوزير الأول علي العريض قائلاً: "سيدي الوزير الأول، الدولة لا تحتاج إلى هذه الفصول المسينة، إنها من قبيل الإيديولوجيا، ولذلك أطلب منك من فضلك أن تحذفها". وافق الوزير الأول على هذا الطلب ورفضه وزير المالية المنتمي إلى حزب مصطفى بن جعفر. فهذا الوزير لم يكن ضليعاً لا في المالية ولا في الاقتصاد، وقد وجد نفسه وزيراً للمالية بعدما تم تعيينه وزيراً للسياحة في التشكيل الحكومي الأولي. أدى هذا الرفض إلى وقوع شجار قوي، في وقت شهدت فيه العلاقات بين الوزير الأول ورئيس اللجنة ووزير المالية توتراً شديداً، إلى حد أن رئيس اللجنة لم يتحمّل الوضع وغادر قبة البرلمان.

إنها اللعبة الديمقراطية، نكون فيها مثل العائلة الواحدة التي يتشاجر أفرادها أحياناً، ولكنهم يصبحوا أصدقاء في غد ذلك اليوم. وقد قلت في قرارة نفسي إن النهضة سوف تدفع الثمن، وهذا ما حدث فعلاً في انتخابات 2014 التي خسرت فيها الأغلبية. كان أصحاب المحلات الذين عانوا من هذه الإدارة العشوائية لشؤون البلاد يخاطبونني عندما أمرّ من شارع فلسطين مثلاً "لقد صوّتوا لصالح النهضة ولن نقوم بذلك مجدداً لأنهم يفتقدون إلى الفعالية". فالشعب و المواطنون يتحدثون عن الفعالية ويمكنهم عدم تجديد الثقة في المسؤولين الذين يرون أنهم لا يقدمون شيئاً. هذا ما أحبه في الديمقراطية.

رؤية تحتاج إلى البناء ونقاش يحتاج إلى التنظيم

يجب أن نعمل مع إدارتنا على تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية. غير أن رؤية الترويكا انحصرت في الجانب الأيديولوجي فقط للأسف، ولم تكن واضحة أو محل اتفاق بين أعضاء الترويكا أنفسهم. وحتى حكومة التكنوقراطيين التي عُيّنت بعد مغادرة الترويكا لم تنجح في توجيه دفة الأمور، وحادت عن الهدف الذي حددته. لقد نصحت الوزير الأول أن يبقى في دور المدير، وهو الدور الذي نال سمعة دولية بفضلها. أشرت عليه بأن يدير تونس كما لو أنه يدير فرعاً لشركة توتال، وذلك بالبقاء بعيداً عن السياسة المُسيّسة وتحديد الأهداف، وتطوير رقابة تصرف، ومساءلة الرؤساء المديرين العاملين للمؤسسات العمومية، والاطلاع على النقاط الإيجابية وتعجيلها والتخلص من السلبيات... غير أنه توجّه نحو السياسة. وها هو ذا اليوم يحاول تأسيس حزب سياسي.

كان الذهاب إلى الانتخابات مباشرة دون الاستناد إلى رؤيةٍ أمراً مُغريباً للغاية. وحتى نداء تونس لم يعمل على صياغة رؤيةٍ، رغم الجهد الذي بذله هذا الحزب في كتابة برنامج بقي حبيس كتاب أزرق وسميك لم يصلح لشيء! غير أنني أكنّ احترماً شديداً للشخص الذي أعدّ البرنامج الاقتصادي، وقد شارك معي في حصة تلفزيونية على قناة فرانس 24 مباشرة بعد مغادرة بن علي لتونس. تحدثت في تلك الحصة من منتدى دافوس الاقتصادي، فيما تتخلّ هو من تونس. حينها كان تصنيف تونس قد انخفض بدرجة واحدة وطرحنا علينا الصحفية أسئلة تتعلق بتداعيات ذلك. وأجبت قائلاً: "هذا يعني أن تونس عليها أن تدفع أكثر لبناء مستشفيات ومدارس وطرق وجسور جديدة، وبالتالي سنبني عدداً أقل من المنشآت". ليس في جوابي ما يدعو إلى الدهشة، فأية ربة بيت تعتمد على هذه الطريقة لإدارة الشؤون المنزلية. غير أن الشخص الذي أصبح فيما بعد مسؤولاً عن برنامج نداء تونس اتخذ موقفاً ضد سداد الدّين وصرّح أنه يجب الامتناع عن السداد إن ارتفعت تكلفة الاقتراض. لم يبدو لي ذلك معقولاً. وهذه الرغبة كانت موجودة منذ السنوات 1980. عندما تحدث مدير الخزينة آنذاك عن هذا الخيار، أخبرت بذلك زميلي السابق في المدرسة العليا للتجارة بباريس ومؤسس مصرف باريبا الذي استقبل أعضاء إدارة الخزينة في باريس وأجرى معهم حسابات لمدة أسبوع، لتكون النتائج في النهاية لا غبار عليها: عدم سداد الدّين يعني ارتفاع تكلفته ثلاث مرات مقارنة بالسداد السريع...

هذه الرؤية يجب أن نبنينا من الأسفل وأن نتبع من الشعب لكي تكون فعلاً ديمقراطية. كما يجب أن تكون ثمرة لمسار نقاش متّزن وليس موضوعاً نتداوله على الصحف أو أمام المسرح البلدي بتونس أو في الشارع. ولذلك أدعو إلى إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي مثلما هو معمول به في الجزائر والمغرب وفرنسا، يمثل أعضاؤه المنتخبين كافة طبقات المجتمع التونسي من نقابات وعمّال وأساتذة و أعراف... سيكون هنالك تنافراً في النعمات ولكنه أفضل من ذلك الذي نراه في شارع بورقيبة بوجود اللجان. هذا المجلس قد يساعد على خلق هيئات وسيطة وبالتالي استنباط الخطوط العريضة للرؤية المنشودة. ويمكنه مثلاً التعامل مع مسألة حوافز الموظفين مثلما فعلت منذ بداية عملي في بنك التمويل التونسي السعودي كرئيس تنفيذي. ووفقاً لتجربتي، فإن منح مكافأة مالية للموظفين يجعلهم يعملون أكثر، وقد تكون هذه الفكرة

جيدة لتعميم هذه الممارسة، أو على الأقل عرض المسألة على النقاش مع مختلف المجموعات الاجتماعية. كما ينبغي أن يتسنى للشباب العاقل عن العمل المشاركة في النقاش والتعبير عن تطلعاته. ويمكن أيضاً أن يشكّل هذا المجلس مكاناً للتصويت على لوائح غير إلزامية ولكنها تبين أن النقاش موجود وأن المجموعات الاجتماعية المختلفة درست المسألة المطروحة وشاركت في مسار التفكير.

واليوم نظراً لعدم وجود مجلس اقتصادي واجتماعي، فقد وصل الحوار إلى طريق مسدود في ظل إعلام عشوائي واهتمام بعض الصحفيين بالتفاصيل فقط، مما أدى إلى استياء الجمهور. وبالنسبة لي يعتبر هذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرحلة ضرورية لإنقاذ الديمقراطية، كيلا يكون النقاش دون جدوى.

فهذا الهيكل كان موجوداً من قبل، ولكن بن علي وضعه على الهامش، والترويكاً لم تُعد له الاعتبار. كان مجلساً ينص عليه الدستور ولكنه يبقى ذا طابع استشاري وقراراته غير ملزمة. وكان بالإمكان اليوم عرض كافة مشاريع القوانين على هذا المجلس لكي يقدم رأيه للمواطنين والبرلمانيين بناءً على رأي الخبراء، غير أنّ هذا الأمر غير وارد الآن بما أن وسائل العمل المتوفرة لدى البرلمانيين تبقى محدودة للغاية: فمكتبي في المجلس كان محفظتي! لم يكن لدى النواب فريق عمل أو مكتب، إلى حد أنني شعرت بالخجل عندما طلب مني نواب البرلمان في واشنطن كيف أدير فريق عملي داخل لجنة المالية. إننا نفتقد إلى رؤية بعيدة المدى وعمل حكومي منسّق.

التخطيط والتنسيق

يجب أن تكون لدينا خطة مثلما حدث في 1980 عندما بدأت عملي بوزارة المالية. حينها كتبت الحكومة التونسية إلى المدرسة العليا للتجارة ببازيس، حيث كنت أعمل، لكي تطلب منها إرسالني مؤقتاً إلى تونس. وقد أتى بي وزير المالية لكي أشارك في إنشاء معاهد التمويل و البنوك والهيكل الاقتصادية العمومية وشبه العمومية. فأسست كافة الهياكل المطلوبة بعد مرور عام واحد وعيّني الوزير على رأس أحد المصارف التي أنشأتها. لم أرغب بذلك آنذاك لأنني كنت أدرّس عن المصارف ولم يسبق لي العمل مباشرة في الميدان. كنت أعتبر نفسي مختصاً في الجانب النظري وليس التطبيقي، غير أنهم لم يتركوا لي الاختيار ووجدت نفسي مديراً لأكبر مصرف استثماري في تونس لمدة أحد عشر عاماً. حاولت إذناً أن أطبق الدروس النظرية القائمة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل دون استئذان... وهكذا أنجز المصرف الذي أشرفت عليه مشروع تنظيف بحيرة تونس. لقد حققت كل ذلك آنذاك لأننا وضعنا خطة، إذ كنا نعمل في وزارة المالية نهاراً، ثم نلتقي بمختلف الوزراء والفاعلين المعنيين ليلاً للعمل معاً وتنسيق تنفيذ الخطة الخماسية. إنها طريقة فعالة للغاية، إلى درجة أن رئيس الصندوق العربي للتنمية الذي اعتاد على حضور اجتماعات العروض، كان يسأل بعد انتهاء المناقشات عن إمكانية تمويل الصندوق للبنى التحتية في تونس نظراً لربحية المشاريع.

واليوم لدينا مناطق تفتقر إلى بنى تحتية مقبولة رغم أنها لم تكن فقيرة إلى هذا الحد من قبل. كما أنني وضعت برامج بين الجزائر وتونس أثناء فترة عملي التي دامت أحد عشر عاماً في المصرف الاستثماري، متمثلةً في صندوق للعائلات التونسية وصندوق آخر للعائلات الجزائرية الموجودة على الجهة الأخرى من الحدود. تقوم هذه الفكرة على دعم تطوير التجارة في إطار القانون، وبفضلها أمكن للعائلات إقامة أسواق أسبوعية على جانبي الحدود. وبعد مرور عام، جاءت العائلات لمقابلتي وأخبرتني عن إمكانية إنشاء شركات، وبالفعل قمنا بتمويل عدد من مشاريع الشركات مثل مصنع الإسمنت الأبيض بتاجروين وشركات تونسية جزائرية مشتركة. لقد قمنا بأعمال مشتركة مما ساهم في خلق موارد محلية. فالعائلات التي تعيش على جانبي الحدود كانت قريبة جداً من بعضها وتجمع بينها روابط المصاهرة، كما اعتاد الناس على قطع الحدود قانونياً لبيع مواشيهم بمناسبة العيد. كان جبل الشعانبي منطقة يعيش أهلها من خيراتها، وليس على وقع الكلاشينكوف! إن الرئيس بورقيبة هو الذي عرف كيف يبني ما ينقصنا اليوم، أي فريق عمل كفء ومتعدد الاختصاصات لإنشاء خطة قائمة على رؤيةٍ وما يتصل بها من حسابات.

ولتحقيق ذلك يُستصوب إنشاء هيئة مكلفة باستحداث خطة وتنسيق تنفيذها، مع تزويدها بوسائل بشرية وتكنولوجية، وجعلها قادرة على تنفيذ هذه الخطة في ظل احترام المبادئ الديمقراطية. أنشأ الرئيس بورقيبة في عهده المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي أشرف عليها المنذر القرقروري، رجل الاقتصاد الممتاز وعميد كلية العلوم الاقتصادية بتونس آنذاك. كما أنه استعان بخدمات أفضل فرق العمل التونسية لإنجاز سبع خطط للتنمية المناطق الكبرى بتونس، أي بمعدل خطة لكل منطقة كبرى، مع اشتراط نمو أسرع بالنسبة للمناطق الداخلية باعتبار أن المناطق الساحلية حظيت بالأفضلية من قبل. وهذا يعني استفادة تونس العاصمة وسوسة وصفاقس من التنمية والعمل في نفس الوقت بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المناطق الداخلية. عمل المنذر القرقروري على تجسيد هذا المشروع غير أن بن علي قضى على الهيئة المذكورة رغم

حصولها على دعم المنظمات الدولية. وفي نهاية المطاف غادر المنذر القرقوري مندوبية التنمية والتحق بال صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت. وهو يعتبر العقل المدبر الذي وزع كل هذه الموارد على البلدان العربية، وما زال يحضر كافة الاجتماعات إلى حد الآن رغم بلوغه سن التقاعد. هنا لدينا رجل وفريق، رجلٌ عرف كيف يحيط نفسه دائما بالباحثين والأساتذة ورجال الأعمال ممن يفهمون الأمور، وممن بإمكانهم المساهمة في بناء مشروع كهذا في تونس لو كان موجودا اليوم. وهذا ما أنادي إليه بملء صوتي: إعادة تشكيل المفوضية العامة للتخطيط، التي ينبغي أن تكون هيئة واسعة النطاق وليس وكالة من الوكالات الصغيرة المنتشرة بكثرة. كما يجب أن تتيح هذه المفوضية إمكانية مناقشة الديون والاستثمارات.

إننا نحتاج إلى رؤية وخطة، غير أن صياغة رؤية في ظل الديمقراطية تختلف عن صياغة رؤية في ظل الدكتاتورية. فالخطة كانت متوفرة في عهد الدكتاتورية، والرئيس بورقيبة أرادها أن تكون الأفضل ولذلك أتى المستثمرون الأجانب. لقد كان يثق بالكفاءات الموجودة في الإدارة آنذاك. ينبغي علينا أن نجعل هذه الأساليب ملائمة للسياق الديمقراطي الذي تبنى فيه الخطة والرؤية بطريقة تشاركية، وتكونان نابعتان من إرادة الشعب مع ضرورة تقبل الخلاف والنقاش. عندما وصلت النهضة إلى السلطة، أيد مسؤولوها الاستثمار المكثف في البنى التحتية وبالتالي جاء تصويت الميزانية لعام 2012 وفقا لهذه الرغبة: فقد حُصصت نسبة 50% منها لنفقات التشغيل في الباب الأول ونسبة 50% للاستثمار، وكانت تلك آخر مرة تُسخر فيها تونس هذا الجزء الهام من الميزانية للاستثمار. غير أن هذه الميزانية الخاصة بالاستثمار لم تُنفذ خلال ذلك العام، ولم تبلغ نسبة اعتمادات ع-الهدف للاستثمار في نهاية العام سوى 38%. لماذا؟

حدث ذلك رغم أن وزير التنمية في حكومة الترويكا كان شخصا ذكيا للغاية وكفناً في آن واحد. وقد استدعاه البرلمان لمساءلته واستمعنا إليه في اللجنة. لم يتكلم الوزير أثناء الجلسة، غير أنه كشف لي فيما بعد عن المشكلات التي واجهها: فالمبالغ المخصصة له لم تصل إلى الوزارة وبقيت في خزانة وزارة المالية، سواء تعلق الأمر بمصاريف التسيير أو الاستثمار. كما عرفت وزارة المالية عدة تغييرات على رأسها وأهملت متابعة الملفات، حتى أنّ وزير المالية لم يكن يردّ على طلبات وزارة التنمية. فضلا عن ذلك لم تُوضع مشاريع البنى التحتية تحت إشراف وزارة التنمية بل وزارة التجهيز، فيما استلمت وزارة الداخلية المشاريع المتعلقة بالجماعات المحلية. حينها اعترف وزير التنمية أنه لم يفهم ما هي مهمته بالضبط ولكنه لم يتجرأ على التصريح بذلك أمام السياسيين. أتقهم الأمر كوننا مبتدئين في الديمقراطية. من الضروري إذاً إنشاء مفوضية عامة للتخطيط من أجل إنقاذ هذه الرؤية التي نريد بناءها لمصلحة تونس الغد. وبفضل هاتين الهيئتين وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومفوضية التخطيط، سيكون للإدارة التونسية ومجلس نواب الشعب خطابا موحدًا، مبنياً على أعمال الخبراء. إننا نفقد لهدين العنصرين وسنقوم بحملة لجعلهما حجر الأساس الجديد في الصرح الديمقراطي.

المراقبة ولكن بأية وسائل؟

لم يقتصر دور لجنة المالية فقط على دراسة مشاريع القوانين المعروضة عليها من قبل الحكومة، بل وشمل أيضا اقتراح القوانين، ومراقبة العمل الحكومي وطريقة تنفيذ الميزانية. وبمجرد أن بدأت هذه المهمة، أدركنا نحن النواب أننا نفقد للوسائل افتقارا شديدا، وأن هذا النقص يشمل الإدارة أيضا.

تفاوضنا حينها مع وزير المالية وديوانه. كان موظفو الوزارة يتغيرون في كل مرة علماً أن بعضهم ليست لديهم المؤهلات الضرورية للغوص في التفاصيل الفنية المتعلقة بقوانين الميزانية. وحتى إدارة الوزارة كانت تأتي للتفاوض معنا. إنها إدارة مخلص في عملها ولكن أجورها ضعيفة ووسائلها قليلة. أما فيما يخص التفاوض بخصوص بنود الميزانية المكلفين بها، فلم نجد أدنى مشكلة نظرا لسعي كل واحد إلى الدفاع عن مجال اختصاصه، واعتياد الإدارة على هذا النوع من التعاملات. فالأشخاص لا يقرؤون قانون ميزانية الدولة بكامل تفاصيله وبالتالي يتفاوضون من منطلق البيع والشراء، حفاظاً على مصالحهم الخاصة. أما أنا، فأريد القيام بعمل خلفي ومساعدتهم على تطوير رؤية شاملة عن الميزانية، خاصة وأن الإدارة لم تهياً للقيام بذلك. يجب أن تكون الإدارة قادرة على تقديم رسالة واضحة وشفافة وهذا الأمر غير متوفر اليوم. ومثلا يستحيل أن نعرف ما هو مضاعف الميزانية الميزانية الذي تم الاعتماد عليه وما هو العائد المتوقع من الاستثمارات. هذا النقص في الوضوح والشفافية يمنع المجلس النيابي من بسط مراقبة فعلية على الميزانية. لا يعني هذا أنّ الإدارة لا تريد أن تعمل أو تتعاون ولكنها تفتقد إلى الوسائل البشرية والفنية.

والدليل على ذلك أن وزير المالية كلّفني منذ سنوات 1980 بإنشاء معهد تمويل التنمية للمغرب العربي الذي يقدم إلى حد الآن تكويناً مهنيّاً لكبار الموظفين في وزارة المالية والبنك المركزي و البنوك وشركات التأمين: غير أن أفضلهم لم

يذهبوا إلى الإدارة بل إلى البنوك الدولية، وبالتالي تعذر على الإدارة الاستفادة من خدماتهم رغم أنهم درسوا بمعهدنا. كما أنشأت وزارة المالية معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي لتقديم تدريب مهني للجمركيين والمختصين في الضرائب، وهؤلاء كان بإمكانهم إجراء حسابات مُضاعف الميزانية. ولم تتطور مسيرة هذين المؤسستين المغار بيتين بسبب عدم قدرة البلدان المغاربية على العمل معاً.

هنالك مشكلة أخرى تتمثل في الخمول الإداري: كنا أحياناً نعدّل عدة فصول ونغيّر من نسبة عدة ضرائب، ثم نطلب من الإدارة الاطلاع على الميزانية مجدداً، غير أن المدير كان يردّ أنه ما من شيء تغيّر، قائلاً "أؤكد لكم ذلك!". وهذا يعني شيئاً: إما أننا ناقشنا أموراً هامشية وإما أن النظام المعمول به لن يتغيّر. إنه الجمود التام! اعتاد أعضاء الإدارة على المجيء إلى جلسات اللجان المخصصة لإعداد قانون ميزانية الدولة أو لمراقبتها لكي يردوا على أسئلتنا شفهاياً

شفهاياً. وكانت الوثائق الوحيدة التي قدموها لنا في النهاية عبارة عن وثائق عامة ولا تتضمن تفاصيل العمليات. وقد ألح أعضاء الجهاز التنفيذي بشدة على مختلف الفصول لكي يعرفوا مدى تأثيرها على مُصلح الأحذية أو بائع شراب الليمون، غير أنهم رفضوا تقديم إجابات عن الأسئلة العامة. ولم يكونوا قادرين حتى على تقديم استراتيجية. لا سياسة صناعية ولا سياسة قطاعية، لا شيء! فكيف نتكلم إذاً عن مراقبة الميزانية في ظل هذه الظروف؟

الاستثمار في رأس المال البشري وأنظمة المعلومات

من الضروري تطوير مهارات الرجال والنساء وتزويدهم بالوسائل المادية المناسبة. لدينا بعض الوسائل مثل معدات المعلوماتية ولكن بلداً مثل زيمبابوي الذي لا يعتبر البلد الأكثر ديمقراطية في العالم، لديه نظام معلومات أفضل منا، وهو يعتمد عليه لربط شبكة المحاسبة الوطنية بشبكة المؤسسات العمومية وغيرها...

إنّ الأسلوب التعليمي هو أهم شيء أي أن نتعلم كيف نمرر الرسائل الاجتماعية والاقتصادية عوض الرسائل السياسية. فمشروعنا يقوم على بناء جهاز يدعم الديمقراطية من الأساس. وقد تمثلت نقطة نجاحنا على مستوى لجنة المالية في النقاش الذي استطعنا إرساءه بين مجلس نيابي وإدارة أدركت ضرورة المشاركة في اللعبة. ولكننا فشلنا في إقناع حزب الأغلبية آنذاك بإنشاء هاتين الدعامين: المجلس العام للمخطط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص التعاون الدولي، أتمنى أن يلعب دوراً في تحسين تنمية مهارات موظفي وزارة المالية المؤسسات العمومية. فنحن بحاجة إلى المساعدة على الاستثمار في رأس المال البشري. لقد طوّر المغرب أنظمة تدريب فعالة وملائمة، وهو يقدم اليوم أفضل المديرين للمؤسسات العمومية الكبرى. وهذه الشركات تحقق أرباحاً هائلة للدولة وتساعد على تحسين ظروف العمل. أما في تونس ولسوء الحظ، توجد "أكياس منقوبة" تضيع منها أموال الدولة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية أو شركة صفاقس- قفصة والشركات الأخرى... ولذلك ينبغي تنمية رأس المال البشري بطريقة فعالة ومفيدة. كما ينبغي تنمية المهارات النسائية والرجالية على حد سواء. إنني أؤيد مشاركة أكبر للنساء في الوظائف العليا لسبب بسيط: فالنساء المديرات كن الوحيدات اللواتي يبقين في المكتب بعد الساعة الخامسة مساءً ويطلبن مزيداً من العمل. ولهذا السبب تفاجأ الوزير الأول كثيراً عندما اكتشف أثناء زيارته للبنك الذي كنت أشرف عليه أنّ النساء يمثلن نسبة 65% من المديرين. وقد حققن كلهن مسيرة مهنية حافلة فيما بعد.

ولتطوير المهارات بصورة أفضل، يجب توفير عدد من التطبيقات التي يمكن للمانحين من الاتحاد الأوروبي مساعدتنا على اكتسابها واستخدامها، ولاسيما نظام المعلومات الألماني SAP. فهذا النظام من شأنه المساعدة على تحديث طريقة إعداد الميزانية ومعرفة أثر القوانين التي نصادق عليها. لم تكن هذه التطبيقات وأنظمة المعلومات متوفرة بفرنسا في سنوات 1980، بصورة تتيح توقع الأثر الناجم عن تعديل قانون الميزانية العمومية. وقد ساهمت خلال فترة معينة في تطوير نموذج مصغّر لصالح رئيس مجلس الشيوخ ألان بوهر مع زملائي من المدرسة العليا للتجارة بباريس وباحثين من المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) والمدرسة الوطنية للإحصاءات والإدارة الاقتصادية (ENSAE). واليوم أصبح مجلس الشيوخ الفرنسي مجهزاً بأنظمة متطورة، فيما لا يملك البرلمان التونسي أي شيء من هذا القبيل.

ولمواجهة هذا النقص في الوسائل، ساعدنا بعض الأصدقاء من هارفارد على تنشيط فرق عمل مختصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. كما منحنا البروفيسور نوح فيلدمان الكثير من وقته وجهده وكان فعلاً رائعاً. ينبغي على البلدان الأوروبية أن تفكر في مزايا الاستثمار في رأس المال البشري التونسي: فالضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط تشكل حلقة هامة لأمن هذا الجزء الرخو بالنسبة لأوروبا. فالولايات المتحدة الأمريكية بصددها فك ارتباطها

بالمنطقة وأوروبا قد تجد نفسها وحيدة. إنني اعتبر أنّ مهمّتي، ليس كنائب ولكن كمواطن ملتزم ببناء بلده، تكمن في مقابلة الأشخاص الذين أعرفهم وإقناعهم بضرورة الاستثمار في تنمية مهارات النساء والرجال. إنّ البناء الديمقراطي يحتاج أيضا إلى أسلوب تعليمي.

عندما تطلب في المستقبل لجنة المالية معلومات فيما يخص الأثر الناجم عن التعديل الضريبي، لن ترد الإدارة بوضع فاتورة حساب مليئة بالخربشات على ركن الطاولة، بل سوف تلجأ إلى أسلوب "ماذا لو" المعمول به في البرمجيات لاقتراح مختلف السيناريوهات. لنزود البلاد بنظام محاسبة وطنية فعّال ولنُحقّق الانسجام بين نظامي المحاسبة الوطنية و محاسبة المؤسسات. ينبغي إذاً تدريب كبار الموظفين في مجال المالية والتخطيط وخطط الأعمال، سواء على مستوى الإدارات أو المؤسسات العمومية، نظرا لتنقل الموظفين الدائم من جهة إلى أخرى. وينبغي أيضا تزويدها بمعدات فعّالة تسمح بإحراز نتائج مضبوطة زمنياً. غير أننا لا نملك المعدات الضرورية لتحقيق ذلك الآن. لقد قمنا بخطوة أولى صغيرة ولكنها ذات مغزى كبير لأن الديمقراطية لن تتوقف. سنكافح لكي يحكم أشخاص لا نحبهم لأنهم انتخبوا بالأغلبية ولكننا سنقوم بما في وسعنا لإسقاطهم ديمقراطيا في حال فشلهم.

بناء ديمقراطي مستمر.

لدينا اليوم مجلس نوابٍ ومازلنا في المرحلة الأولى من الديمقراطية البرلمانية. وسيبقى كل نائب في البرلمان إلى أن تنتهي ولايته. فبعض الأحزاب التي تُحضّر نفسها للاستحقاقات القادمة، تستطلع وتعمل على توقّع ما سيحدث بعد خمس سنوات، فيما أن الأحزاب التي تكثفي بوضعيتها وتحاول العيش من الربيع، تقوم بتنظيم شبكاتٍ لكسب مزيد من الربيع ولو بواسطة التهريب، وذلك على طريقة "أحيني اليوم واقتلني غدا" كما يقول المثل التونسي.

غير أن الأحزاب التي تفكر في المستقبل موجودة، ومنها حزب التحالف الديمقراطي الذي أنتمي إليه. إننا لن ننشر برنامجا للحكم قبل إجراء نقاش حقيقي يتناول مختلف الرؤى المتعارضة في تونس اليوم. لقد كان لنداء تونس برنامجا مفصلا في كتاب أزرق فارغ المحتوى ولم يتمكنوا من تطبيق ما فيه إطلاقا. ينبغي علينا أن نبنى المحاور الكبرى لسياسة اقتصادية واجتماعية مستقبلية في بلادنا، كما يجب أن نقوم بعمل تعليمي بالاعتماد على القواعد الشعبية دون التوقف عند هذا الحد. نحن لا نملك الأغلبية ووجودنا لا يكاد يكون محسوساً لأننا نرفض الظهور في وسائل الإعلام والمناقشات فقط لكي نشتم الآخرين. غير أن اللحظة الحالية تدرج في سياق مرحلة ضرورية في بناء الديمقراطية. ومن جهة أخرى يجب أن تُحسّن الهيئات البرلمانية فعاليتها فيما يخص اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية. فالقرار موجود اليوم، ينيه ويلهمه النقاش، وهو ثمرة لتصويت مستقل. لقد تحقق الكثير مقارنة بعهد بن علي. كان رئيس مجلس النواب الحبيب بولعراس رحمه الله يقول لأي نائب يظهر بالنوم لتفادي التصويت على قانون ما "استيقظ وارفع يدك لكي يتحقق التوافق". في ذلك الوقت اعتدت على الذهاب إلى مجلس النواب، ليس كنائب انتخبه الشعب، ولكن كموظف مالية صغير يقترح مشاريع القوانين: كنت أشرح المشاريع والشراكات بين القطاعين العام والخاص. أما اليوم فلدينا ديناميكية حزبية غير أننا مازلنا نفتقد إلى أسس القرار الصائب.

لم يكن ممكنا أبدا أن نصوّت على الدستور لو وقعت تونس في خطأ مصر، والنواب أيدوا بالأغلبية مشروع دستور غرة جوان/يونيو لأنه جسّد أفكارنا جميعا. غير أن التصويت على الدستور تطلب منا عاماً كاملاً وقد حاولنا أن نجعل منه دستورا شاملا للجميع ومُصغياً للمواطنين. لقد طفنا كافة أنحاء تونس لعقد الاجتماعات مع المواطنين، وحضرت شخصياً في اجتماعات تونس العاصمة ونابل. لم أجلس في المنصة حينها بل تركتها للنهضة لكي أبقى إلى جانب المواطنين أسبوعا بعد أسبوع... كان هنالك أشخاصا ملتحين في يميني، يكتفون بالنظر إليّ ولا يجيبون عندما ألقى عليهم تحية من نوع "طاب نهارك أخي"، لأنهم يرفضون التحدث إلى شخص يرتدي ملابس أوروبية مثلي. وبعدها تنطلق المناقشات ويقدم منتخبو النهضة ما في جعبتهم، يبدأ الملتحون بالصراخ والاحتجاج والشتم. هؤلاء كانوا من أشرس مناهضي النهضة، ولم يترددوا في التهجم عليّ عند احتدام النقاش متناسين أنهم لا يريدون مخاطبتي. حاولت أن أرد بطريقة تجعلهم يعترفون أنه من الضروري اتخاذ القوانين و المصادقة عليها، وأن تحقيق ذلك يتطلب التصويت على الدستور نظرا لتأثير القوانين الهائل على حياتهم الشخصية: "ماذا لو احتاج إبنك أو إبنتي لحقن البنسيلين لا قدر الله، من يحدد الجرعة في هذه الحالة؟ الطبيب؟ ولكن كيف يتم تعيينه؟ أليس القانون هو الذي يحدد كيف نعيّن الأطباء؟" إنهم يرون أن مهمّة وضع القوانين تقع على عاتق مجلس فقهاء الدين، وقد حاولت أن أبيّن لهم أن هذا المجلس يشبه مجلسنا إلى حد ما. وفي آخر المطاف افترقنا بتحية متبادلة وتمنوا لي سهرة طيبة رغم عدم اتفاقنا. هذا ما يجعل أمني معقوداً على هذه البلاد وهذا المسار الذي بدأناه منذ خمس سنوات.

لقد قام المسار الدستوري منذ البداية على وقع التعاويذ والمواقف الأيديولوجية جدا. واليوم أعتقد أن مجلس النواب لن يتقدم كما ينبغي إن لم يتم تدعيمه بإدارات وهيئات تتيح خلق النقاش المجتمعي وتنظيمه ، إضافة إلى هيئات تسمح بوضع مخطط لتنفيذ هذه الرؤية. يجب أن نزود المجلس بالمادة الخام وأن نتعامل معها على أساس مهني وليس على الطاولة. كما ينبغي أن يستنير بردود المجتمع لكن استنارة منظمة بواسطة مجلس اقتصادي واجتماعي تكون فيه المجموعات المهنية أهم من الأحزاب السياسية. فالتعاويذ لا تكفي بل يجب أن نتحرك.